3. الأوضاع الإقتصاديَّة، في عكّار، في عهد الإستقلال، 1943م – 1952م.

The Economic Conditions in Akkar During the Independence Era (1943 – 1952)

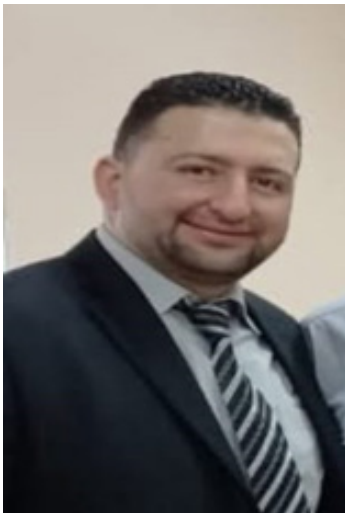

بقلم الدكتور عبدالله خالد خدّوج

دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، خريج جامعة بيروت العربية

Prepared by: Dr. Abdullah Khaled Khaddouj

Ph.D. in Modern and Contemporary History, graduate of Beirut Arab University.

Khaddoujabdallah@gmail.com

تاريخ الاستلام: 5/14 / 2025 تاريخ القبول: 5/26 /2025 تاريخ النشر: 6/25/ 2025

ملخص البحث:

سيتناول البحث أولًا: القضيّة الزراعيّة في عكّار 1943م. – 1952م. وسنكتب عن القضية الزراعية في عكّار والظّروف التي حالت، دون استخدام الفلّاح، لكلّ ما من شأنه تطوير الزّراعة وإنتاجيّتها وعن الخبرة والآلات المستعملة، وأساليب الريّ،

وأنواع البذور والتّخطيط، إلى ما هنالك من معطيات، ويجب ذكرالثروة الحيوانيّة لتشابهها مع الملكيّات العقاريّة، من حيث توزيعُها وطُرق استثمارها.

ثانيًا: الصناعة والمواصلات والتجارة في عكّار 1943م.- 1952م. حيث أنه لم يكن من حدٍّ فاصلٍ، بين الأعمال الحرفيّة والزّراعة، في عكّار، فالفلّاح كان يعدّ بنفسه الآلات الزّراعيّة، من محراث وعدّة حيوانات الجر، والمذاري وغيرها، وبالمقابل فالحرفيّ، لم ينقطع عن الزّراعة التي كانت تؤمّن له وسائل المعيشة، أما المواصلات فكانت الدّواب، كالحمار والحصان والبغل والجمل، الوسيلة الوحيدة، التي استعملها العكّاريون، في مواصلاتهم، بين قريةٍ وأخرى، ضمن القضاء، أوبين قراهم، ومدينة طرابلس على السّاحل، ومدينة حمص في الدّاخل، وفي التجارة فإنه ليس من قريّةٍ، في عكّار، استطاعت أن تعيش، حصرًا، ضمن إقتصاد مغلق، دون أن تقدّم شيئًا للخارج، أوأن تأخذ منه أيّ شيءٍ، لذلك نشأ التّبادل التّجاريّ.

كلمات المفاتيح: زراعة، صناعة، تجارة، مواصلات، شراكة، إيجار، آلات.

Research Abstract:

This research will first address the agricultural issue in Akkar from 1943 to 1952.

It will discuss the agricultural situation in Akkar and the conditions that prevented farmers from utilizing all means that could have improved agriculture and increased productivity—such as experience, the tools and machines used, irrigation methods, types of seeds, and planning techniques.

It will also cover related topics, and the livestock sector will be discussed due to its overlap with land ownership in terms of distribution and investment methods.

Secondly, the study will explore industry, transportation, and trade in Akkar during the same period (1943–1952).

There was no clear boundary between craftsmanship and agriculture in Akkar.

The farmer would prepare his own agricultural tools—such as the plow, draft animals, and threshers—

while the craftsman also engaged in farming, which supported his livelihood.

Transportation relied entirely on animals like donkeys, horses, mules, and camels, which were the only means people in Akkar used to travel between villages within the district, or to the coastal city of Tripoli and the inland city of Homs.

As for trade, no village in Akkar could sustain itself through a closed economy without offering something to or receiving something from the outside.

Thus, commercial exchange naturally developed.

Keywords: agriculture, industry, trade, transportation, partnership, lease, machinery.

مقدّمة:

يعود الانقسام بين اللبنانيّين، إلى زمنٍ يسبق الحرب، التي اندلعت عام 1975م.، وحتى إلى ما قبل إعلان دولة لبنان الكبير، عام 1920م.، على لسان الجنرال غورو، من قصر الصنوبر، في بيروت، إذ انقسم اللبنانيون فريقين: فريق رفض إقامة هذا الكيان، صغيرًا كان أوكبيرًا، وفضل عليه كيانًا، يكون جزءًا، من الدول العربيّة، في بلاد الشام، أوسوريا الطبيعيّة، وفريق اعتبر الإعلان، بمثابة تحقيق لأمانيه، وأماني اللبنانيّين، أن يكون لهم كيانهم المستقل، عن محيطهم العربي الأوسع، على أن لبنان هوفينيقي، وليس عربيًا (أوراق جامعيّة، العدد 36، 2011، بحث للدكتور زهيرهواري، ص211)، وقد استمر هذا الوضع، حتى العام 1943م.، تاريخ نيل لبنان الإستقلال، عن الإحتلال الفرنسي، والجدير بالذكر، «أن الرئيس بشارة الخوري، لم يتقيد بوعوده لرياض الصلح برفع الغبن عن المسلمين، وإقامة العدالة والمساواة بين جميع اللّبنانيّين» (حلّاق، 2018، ص199)، لكن الواقع السياسي المذكور، لم يحجب المجتمع اللبناني، وبخاصّة في عكّار، عن الإهتمام بمتابعة أعماله، لتحسين واقع عيشه، لا سيّما على الصعيدين، الزراعي والصناعي، وبموجب أعمال إصلاح الواقع العقاري، في إطار الملكيّة، لتنشط الأعمال، في القطاعين، ليصبح الإقتصاد منتجًا.

كان قضاء عكّار، بوديانه وهضابه، من الساحل والوسط إلى الجرد، وبسهليه البقيعة والساحل، ميدانًا فسيحًا، للنشاط الزراعي للإنسان، الذي كان لا يعرف نشاطًا سواه، إذ إنّ وقوع الغابات الكثيفة،

على أطرافه، جعل النّشاط الحرجيّ، من قطع أشجار، للتجارة وصناعة الفحم والقطران، مورد رزقٍ هامٍّ، للكثيرين، من أبناء القرى المتاخمة لها، كما أنّ اتساع الأراضي، بالإضافة إلى المناخ الدافىء، في وسطه، جعله مسرحًا لقطعان الماشية، من ماعز وغنم وأبقار...، كما أنّ مساحة قضاء عكّار الإجماليّة، تبلغ 376841 دونمًا، وإنّ الأراضي الجيّدة، في الوديان، حيث مجاري المياه الدائمة، السهل الرسوبي، والبطاح الخصيبة، شكّلت تربة خصبة لاستنبات كلّ أنواع المزروعات (الأسعد، 2010، ص 189).

أولًا: القضيّة الزراعيّة في عكّار 1943م. – 1952م.:

أ–الزراعة:

إن القضيّة الزراعيّة، في عكّار، تتناول الظّروف التي حالت، دون استخدام الفلّاح، لكلّ ما من شأنه تطوير الزّراعة وإنتاجيّتها، فالعلاقات الإجتماعيّة السائدة، في العمل الزّراعيّ، من شراكة وإيجار للأرض، وغيرهما، تعارضت مع القيام بأي تحسين في هذا القطاع.

تتناول القضيّة الزراعيّة أيضًا، الخبرة والآلات المستعملة، وأساليب الريّ، وأنواع البذور والتّخطيط، إلى ما هنالك من معطيات العلم الحديث، وتقسم عكّار، من حيث سطحها، إلى ثلاثة أقسام طبيعيّة، هي:

1 – منطقة السّهل: وهي قسمان: السّهل السّاحليّ، وهوالأهمّ والأوسع، ويمتدّ من سفوح التّلال، التي تقع عليها قرى الشّفت، حتى البحر، وسهل البقيعة الدّاخلي.

2 – المناطق حتى ارتفاع 500 متر عن سطح البحر، وتقع شماليّ وشرقيّ منطقة السّهل الساحليّ، وتشمل مجموعة قرى الدّريب السّفلي، وقسمًا من قرى الجومة، وهي عبارة عن مجموعة هضاب، ذات تربة بازلتيّة.

3 – المناطق ما فوق 500 متر، وتشمل مجموعة قرى الجومة والقيطع الأعلى والجرد والدّريب الأعلى، كما تشمل سهل القمّوعة الذي يشكّل أرضًا زراعيّة خصبة.

بقيت الزراعة ترتكز، على الآلات التقليديّة، في معظم المناطق، حتّى أواسط ستّينات القرن العشرين، إنّما استعمل كبار الملّاكين، وبخاصّةٍ في سهل عكّار، الآلات الزّراعيّة الحديثة، لكنّهم ما لبثوا أن تخلّوا عنها «بسبب تعذّر صيانتها... ونظّمت عدّة طلباتٍ، لشراء آلات مختلفة غيرها» (Achard, 1923, P66)، فيما

بقيت الآلة القديمة سائدةً، في منطقتي الجرد والوسط.

أمّا بالنسبة لمياه الرّيّ، في عكّار، فقد استمرّت أساليب توزيعها، على المنتفعين، دون أيّ تعديل، منذ العهد العثمانيّ، وهي تقوم على جهد المزارع الشّخصيّ، وأحيانًا على جهد المزارعين مجتمعين، وكانت التّكاليف التي تصرف على المياه سنويًا، من تنظيف الأقنية، وصيانتها، وأجرة الشّوباصي، والمعروف أنّه منذ عام 1922م.، كانت المفوضيّة العليا الفرنسيّة قد قامت، بعمليّة إحصاء، للمصادر المائيّة، في لبنان، وأدّت الأبحاث المقامة، خاصّة في سهل عكّار، إلى وجود إمكانيّاتٍ ضخمةٍ، تؤدّي إلى نتائج جيّدة، ورغم هذه الجهود، لم تتعدّ المساحة المرويّة، في سهل عكّار، عام 1931م.، أربعة آلاف هكتار، وستّة آلاف عام 1946م.، ودلّت إحصائيّات وزارة الزّراعة اللّبنانيّة، عام 1946م، على أنّ المشاريع التي كانت قيد التّنفيذ، توسّع المساحة المزروعة بنسبة 41 ألف هكتار، منها 9 آلاف في عكّار (ضاهر، 1983، ص 108-105).

اعتمدت عمليّة الريّ، على كثرة المياه السّطحيّة، من أنهار وينابيع، إذ تخترق سهل عكّار، مجموعة أنهار، أهمّها: البارد، عرقة، العويك، الخريبة، أسطوان، والكبير الجنوبي (الآلوتاريوس)، وجميعها تنبع من جبال عكّار، وتصبّ في البحر المتوسّط، من هذه الأنهار ما هوقليل الفائدة للسّهل، إلّا في أقسامه الجنوبيّة، كنهر البارد، أوينضب صيفًا كالعويك، أما الأنهار الأخرى، فهي ذات منفعةٍ كبيرةٍ في عمليّة ريّ الأراضي (زخور، 2000، ص 207).

تعتمد المناطق الجرديّة، على ينابيعها الغزيرة، كما في محور عكّار العتيقة، فنيدق، القبيّات ورحبة، وغيرها، وفي حال الإستفادة من الأنهار، كان يتمّ رفع المياه، بواسطة « سدود مبنيّة من الحجارة الضّخمة، لا ترفع إلّا قسمًا من مياه النّهر، هذا القسم يجري في قناة جانبيّة، على مستوى الأراضي المُرادُ ريّها» (Achard, 1923, pp66-67)، هذا الأسلوب التّقليديّ، في عمليّة رفع مياه الأنهار، لا يزال متّبعًا إلى اليوم، وتترتّب عليه عدّة نتائج، وأهمّها:

1 - إن كميّة كبيرة من مياه الأنهار، تذهب هدرًا قبل موسم السقايّة (الرّيّ).

2 - مع بدء موسم السقاية (الرّيّ)، تقتصر فوائد المياه، على الأراضي القريبة من منابعها.

3 – عندما يقلّ منسوب المياه، في فصل الصّيف، تصبح عمليّة توزيع الحقوق،

4 – قائمةً على الإتفاق[1]، وكثيرًا ما تحصل الخلافات، فتؤدّي إمّا إلى التّقاضي أمام المحاكم المختصّة، وإمّا بطرح الأسئلة، على مفتي عكّار، للإجابة عنها بفتاوى، إذ أعتُبرت بمثابة حلولٍ مقبولةٍ، وبسبب الخلافات على توزيع المياه بين أهالي القرى المجاورة، وأحيانًا بين أفراد القريّة الواحدة، تشكّلت لجان محليّة، في كلّ منطقة ريٍّ، بصورةٍ خاصّةٍ.

إنّ تنوّع الإنتاج، في الميدان الزراعي، في عكّار، يُعتبر مرتكزًا هامًا، لتطوير الإقتصاد، وزيادة فعاليّته، وبالتالي ينعكس إيجابًا على الحياة الإجتماعيّة، وحتى على مستوى الفرد، بالذّات، كما يفسح المجال رحبًا، لمزيد من الإستثمار، وزيادةً في الأرباح، وإذا ألقينا نظرةً، على أنواع المزروعات، وزيادة إنتاجها، كلّ عقدٍ من الزّمن، نستطيع تكوين فكرةٍ ثابتةٍ، عن أهميّة عذا القطاع، على الحياة البشريّة، فيها، ولذا، فإنّ من المفيد إلقاء الضّوء، على أنواع المزروعات، وعن القدرات الإنتاجيّة، منها، كما سيلي في سياق البحث.

ومن أهم الزراعات في عكّار، هي:

أ–زراعة الحبوب: الذرة الصفراء، والبيضاء، والذرة الصغيرة البيضاء، والشعير، العدس، الحمص، اللوبياء، الفاصولياء، الفول، الباقية، البازيلا، الملوخيا...

ب– زراعة الخضار والبقول وتنتج الأنواع التاليذة: الباذنجان، البندورة، الملفوف، القنبيط، البصل، الثّوم، الخيار، الكوسا، المقتي، البطّيخ، اليقطين، القرع، الفجل، الشمندر، الجزر، اللّفت، البطاطا، الخسّ، وزراعة قصب السكّر، الهندباء، البقدونس، النعناع، الكزبرة، الرشاد، الروكا...

ج– زراعة الأشجار المثمرة: الزيتون، التوت، التين، التفاح، الإجاص،

الخوخ، الرمان، الدرّاق، الكرز، الجوز، الجنارك، الأكي دنيا، المشمش...

1 – من محفوظات الحاج خالد العمر الحلبي من حلبا: إتفاق على توزيع مياه ري الأراضي، مأخوذة من كتاب الدكتور فرج زخور، تاريخ عكّار السياسي والإداري والإقتصادي والإجتماعي، 1908 – 1943. ص 410.

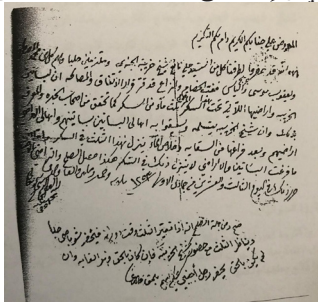

د- زراعة الأشجار الحرجيّة: السنديان، العفص، الحور، الشربين، الصنوبر بنوعيه: الجوّي والبرّي، الزنزلخت...

هـ- زراعات متنوّعة: القطن، العنب، الدّخان.

ب-الثروة الحيوانيّة:

إن الثّروة الحيوانيّة، في عكّار، تتشابه مع الملكيّات العقاريّة، من حيث توزيعُها وطُرق استثمارها، وقد جرت العادة، على احتفاظ، كل بيتٍ، من بيوت الرّيف، تقريبًا، ببهيمةٍ ينتفع بحليبها ولحمها.

ومن الحيوانات، التي دجّنها العكّاريون هي:

- البقر.
- الغنم.
- ماعز.
- الجمال.
- البغال.
- الحمير.
- الخيول.
- النحل.
- الطيور الداجنة.

إذا استعرضنا، في دراسةٍ تحليليّةٍ، جداول إدخال المواد الغذائيّة والمواشي، إلى قرى عكّار، وبخاصّة من خلال أسعارها، نجد تتفاوتًا واسعًا، بين قريةٍ وسواها، كما يظهر في الجداول االمرفقة، لأبرز ثلاثة منها، كما يلي[1]:

1 - جاءت الدراسة التحليليّة إستنادًا لكتاب الدكتور فرج زخور، تاريخ عكّار السياسي والإداري والإقتصادي والإجتماعي، 1908 - 1943. صفحة 260- 261.

رسم دخوليّة الأشياء برًا:

السنة	حلبا	القبيات	بينو
1938	15890 غ	6000 غ	5100 غ
1943	89610 غ	8770 غ	42505 غ
1948	163330 غ	11540 غ	79910 غ

رسم دخوليّة الحيوانات:

السنة	حلبا	القبيات	بينو
1938	8150 غ	1680 غ	1680 غ
1943	6311 غ	-	2229 غ
1948	4472 غ	-	2778 غ

ثانيًا: الصناعة والمواصلات والتجارة في عكّار 1943م.- 1952م.:

1-الصناعة:

لم يكن من حدٍّ فاصلٍ، بين الأعمال الحرفيّة والزّراعة، في عكّار، فالفلّاح كان يعدّ بنفسه الآلات الزّراعيّة، من محراث وعدّة حيوانات الجر، والمذاري وغيرها، وبالمقابل فالحرفيّ، لم ينقطع عن الزّراعة التي كانت تؤمّن له وسائل المعيشة، كما أنّ عمله كان «يجري بطلب المستهلك» (نسكايا، 1972، ص27)، فاتّخذت طابعًا إنتاجيًّا، وتجاريًّا في آنٍ واحد، وظهرت في عددٍ، من قرى عكّار، عائلات تخصّصت في نشاط حرفيّ معيّن، يلبي حاجات المنطقة بكاملها، ويتخطاها أحيانًا، مثل آل منصور، في حلبا، الذين تخصّصوا في صناعة البناء، وآل الوراق في شربيلا، والأعمال الحرفيّة الناشطة في بلدة بينو(يونس، 2020، ص95)...، كما أن هناك، قرى تخصّصت في مهن محدّدة، مثل بلدة كوشا، بحيث لبّى أفرادها، حاجات المنطقة المجاورة لها، من الأدوات الزراعيّة الخشبيّة والمعدنيّة، كالفؤوس، المناجل، سكك الفلاحة، والمعاول وغير ذلك، ولبّى أهالي بلدة عيدمون، حاجات عكّار وجوارها، من السجّاد والبسط، ولم تشهد عكّار، إنفصال الإنتاج الحرفيّ عن التّصريف، ولا الإنتقال من المشغل العائليّ، إلى المؤسّسات

الحرفيّة، التي تستوعب عددًا من العمّال، ولو برأسمال صغير وعدّة بسيطة، ومع الوقت، أصبح التاجر هوالذي يقدّم المادّة الخاصّة، للصّانع، ليقوم بتصنيعها حسب الطلب.

أمّا أهم الصناعات، في عكّار، فهي:

أ – صناعة الحرير

.(Weuleress,1964,p171)

ب – صناعة السكّر.

ج– صناعة الطّحين.

د– صناعة الزّيت.

هـ– صناعة الخمور.

و– صناعة السجّاد والعباءات.

ز– صناعة البناء.

ح– صناعة الأدوات الخزفيّة والسّلال.

ط– صناعة الفحم الخشبيّ (فريحة، 1972، ص 64) والقطران.

ي– صناعة الأدوات الزّراعيّة.

2–المواصلات:

كانت الدّواب، كالحمار والحصان والبغل والجمل، الوسيلة الوحيدة، التي استعملها العكّاريون، في مواصلاتهم، بين قريةٍ وأخرى، ضمن القضاء، أوبين قراهم، ومدينة طرابلس على السّاحل، ومدينة حمص في الدّاخل، والطّريق الوحيدة، آنذاك، التي كانت تصلح لسير العجلات، هي تلك التي تتفرّع عن طريق، طرابلس– حمص، عند بلدة العبدة، حتى العام 1920م.، عندما بدأت سلطة الإحتلال الفرنسي، شقّ الطّرقات وتعبيدها، فشقّت طريق العبدة – الجومة، بدءًا من العام 1934م. وصاعدًا، كما شقّت طريق حلبا – القبيّات، وفي العام 1951م.، وصلت الطّريق معبّدة حتى وادي خالد، أما ما تبقّى من الطّرقات، فهي عبارة عن منافذ جبليّة، حتى أواخر ستّينات القرن الماضي، عندما بدأت تتحوّل طرقاتٍ، صالحة لسير المركبات والآليّات،

3–التجارة:

ليس من قريّةٍ ، في عكّار، استطاعت أن تعيش، حصرًا، ضمن إقتصاد مغلق، دون أن تقدّم شيئًا للخارج، أوأن تأخذ منه أيّ شيءٍ، لذلك نشأ التّبادل التّجاريّ، فسعى الأهالي، نحوالتّجمعات الأكثر كثافةً سكنيّة، وبالتّالي الأكثر استهلاكًا، في مراكز النّواحي، وهي: حلبا، بينو، برقايل، القبيات ورحبة، وهكذا، فإن التّجارة التي عرفتها عكّار، كانت محليّة، بين قرية وأخرى، وخرجت أحيانًا عن نطاقها

الضيّق، فأقام العكّاريّون، تجارتهم، مع حمص في الدّاخل، أومع طرابلس على السّاحل، وقد شملت أهمّ الأعمال التجاريّة، ما يلي:

الحبوب، المواشي، البقول، الخضار، معدّات الزراعة والبناء، الحرير ودود القز، الجلود والأحذية، المشروبات على أنواعها، الزيت، الفاكهة....

الاستنتاج:

تعتبر عكّار، من أهم المناطق، في المجال الزّراعيّ، حتى اليوم، إذ إنّها تضمّ ثاني أكبر سهلٍ، في لبنان، بعد سهل البقاع، لكنّه السهل الرسوبيّ الأوّل، بالتأكيد، إذ إنّه سهلٌ ساحليٌّ بامتياز، وقلّما عرف نوعٌ، من المزروعات اللبنانيّة والمتوسطيّة، إلّا وزرع فيه، بل تعتبر مزروعاته الأجود، بعامّةٍ، رغم الإهمال المستشري، من قبل الحكومات اللّبنانيّة المتعاقبة، منذ الإستقلال وحتى اليوم، خاصّةً أن مجال الإستثمار، فيه، واسعٌ جدًّا، ولوحصل لأعطى مردودًا هامًّا، على أبناء عكّار، وحتّى على خزينة الدّولة، بالذّات، إلى جانب قطاعات أخرى، مثل الصّناعة، من خلال بناء معامل حديثةٍ، تستثمر، إلى جانب المجالات الصّناعيّة الخالصة،المزروعات الصناعيّة، مثل قصب السكّر، وسواه، والسياحة، حيث تضمّ المنطقة عددًا وافرًا، من الآثار والمناطق الطبيعيّة السياحيّة، ومع تفاعل هذه القطاعات، يصبح العامل الإقتصاديّ، الرافعة الحقيقيّة، لها، نحوالتطوّر والتّحديث، والأهمّ أنّه يصبح المؤثّر الفعليّ، في تثبيت الإنسان، في أرضه، فتزدهر أريافها، وتنعم بالحياة والحركة الإنمائيّة، ومجال جذب الإستثمارات المتنوّعة، وبخاصّةٍ من قبل مغتربي عكّار، ما قد يساهم في عودتهم، والبقاء في ربوعها، ولووضعت الحكومات اللّبنانيّة، وبخاصّةٍ حكومات العهدين الإستقلاليّين الأوّلين، برنامجًا محددًا، تحدّد فيه الأهداف، وطرق التطوير والإستثمار، لتغيّر وجع عكّار كليًّا، ونمت بشكلٍ لافتٍ، مثل أيّ مدينةٍ، أومنطقةٍ، في كلّ لبنان، ولما وجدنا حالات الفقر المستشري، في الكثير من قراها، وبصورةٍ خاصّةٍ الجبليّة والداخليّة، منها، ذلك أن العديد، منأبناء عكّار، برعوا في مجال اختصاصهم، وفي علومهم العالية، لكنّهم لم يفيدوا منطقتهم، بل عملوا حيث يرزقون، إمّا في أمكنة إقامتهم، في غير مدينة، من لبنان، أوفي دول الإغتراب، في كلّ أصقاع الأرض، ويمكن لنا نشر أسماء العديد، منهم، من حصدوا الشهرة، في مختلف المجالات، إنّها عكّار، أرض الخير والعطاء.

المراجع بالعربية:

1 – الأسعد، سعاد، 2010، **دور الأسر الحاكمة في عكّار، السياسي، الإقتصادي، الإجتماعي والثقافي 1918 1975**، دار مكتبة الإيمان.

2 – حلاق، حسان، 2018، **التيارات السياسيّة والطائفيّة في لبنان 1913 – 1943**، دار النهضة العربيّة.

3 – زخور، فرج، 2000، **تاريخ عكّار السياسي والإداري والإقتصادي والإجتماعي، 1908 –1943**، دار زخّور للطباعة والنشر.

4 – سيميليا نسكايا، 1972، **الحركات الفلاحيّة في لبنان**، تعريب عدنان جاموس، دار الفرابي، بيروت.

5 – ضاهر، مسعود، 1983، **الجذور التاريخيّة للمسألة الزّراعيّة اللّبنانيّة –1900 1950**، منشورات الجامعة اللبنانيّة.

6 – فريحة، أنيس، 1972، **القرية اللبنانيّة حضارة في طريق الزوال**، الطبعة الثانية، مكتبة لبنان.

7 – يونس، عماد، 2020، **بينو– قبولا في التاريخ**، قيد الطبع والنشر (علمًا أن أرقام الصفحات قد تتغيّر عند الطباعة النهائيّة والنشر)

مجلات:

1 – أوراق جامعيّة، مجلة دوريّة متخصّصة، تصدرها رابطة الأساتذة في الجامعة اللّبنانيّة، العدد 36، السنة التاسعة عشرة، 2011، بحث للدكتور زهيرهواري، الرأي العام اللبناني والإعلام، خنادق الإنقسام الأهلي الكلاميّة، ص211).

بالأجنبية:

1- Achard, Edmond,1923, **La plaine d' Akkar, dans L'Asie française**, 23ème année, N209.

2- Weuleress, Jaques,1964, **paysans de Syrie et du proche orient**, Gollemard–Paris